توظيف القوة العسكرية كأداة لحماية السيادة وتحقيق النفوذ (الدولة العراقية أنموذجا): رؤية استراتيجية مستقبلية

***حمزة رحيم المفرجي**
باحث من العراق

* مستشار الشؤون الدبلوماسية/ اكاديمية الطارق الدولية
hamzarshihab@gmail.com

ملخص :

عالميا تعد القوة العسكرية من ابرز ادوات السياسة الخارجية واكثرها اهمية وفعالية، وهو ما اكدته الحرب الاهلية الامريكية بين الشمال والجنوب، وكما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية فإن ما يحكم هذه العلاقات هو عامل القوة، ففي السياسة الخارجية اذا لم تكن القوة الى جانب القدرة السياسية فأن جميع الاهداف التي ترمي الدولة الى تحقيقها ستسحق من قبل الانظمة الاخرى، ومن ابرز هذه الاهداف تحقيقها للسيادة وخلق النفوذ، اما في العراق فقد تم التنازل عن القدرة السياسية بعد العام 2003 نتيجة لما شهدته الدولة من ضعف في قوتها العسكرية بعد ما تم حل الجيش العراقي من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وبعد الانتصارات التي حققتها القوات العراقية في السنوات التي تلت وشهدت مواجهات مع الجماعات المسلحة (داعش)، برزت القوة العسكرية من جديد لتبين ان هناك إمكانية من توظيفها لتحقيق اهداف الدولة العليا.

كلمات مفتاحية : حماية السيادة، النفوذ، توظيف القوة العسكرية.

Employing military force as a tool to protect sovereignty and achieve influence (the Iraqi state as a model): a future strategic vision

Hamza Rahim Al-Mafraji

ABSTRACT

Globally, military force is one of the most prominent, most essential and influential foreign policy tools, confirmed by the American civil war between the North and the South. Other regimes will crush all the

goals that the state aims to achieve, and among the most prominent of these goals is its achievement of sovereignty and the creation of influence. By the United States of America, and after the victories achieved by the Iraqi forces in the years that followed and witnessed confrontations with armed groups (ISIS), the military force emerged again to show that there is a possibility of using it to achieve the goals of the higher state.
KEYWORDS: protection of sovereignty, influence, use of military force.

مقدمة

إن القوة العسكرية كانت ولا تزال من أبرز ادوات السياسة الخارجية وأكثرها أهمية وفعالية، وهو ما أكدته الحرب الأهلية الامريكية بين الشمال والجنوب، كما وتعد القوة أحد مقومات الدولة في تحقيق مصالحها، بل هي الوسيلة والأداة التي تفرض الدولة من خلالها مكانتها وهيبتها في اطار علاقاتها الدولية، وكما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية فان ما يحكم هذه العلاقات هو عامل القوة، ففي السياسة الخارجية اذ لم تكن القوة الى جانب القدرة السياسية ستكون الأهداف التي تسعى لها الدولة صعبة التحقيق، ومن أبرز هذه الأهداف: تحقيقها للسيادة وخلق النفوذ، ففي العراق فقد ضعفت القدرة السياسية بعد العام 2003 نتيجة ما شهدته الدولة من ضعف في قوتها العسكرية بعدما تم حل الجيش العراقي من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وبعد الانتصارات التي حققتها القوات المسلحة العراقية في السنوات التي تلت، والتي شهدت مواجهات مع الجماعات المسلحة (داعش)، برزت القوة العسكرية من جديد لتبين ان هناك إمكانية في توظيفها لتحقيق اهداف الدولة العليا، إذ أنَ هناك إمكانيات لتوظيف المنظومة العسكرية للدولة العراقية تمت الإشارة اليها في محاور ورقتنا البحثية .

أولا : اشكالية الدراسة :

يفرض موضوع بحثنا تساؤلات عدة من أهمها :

1. مع التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية وانتشار الأسلحة النووية وتصاعد صوت الرأي العام العالمي الرافض لاستخدام القوة العسكرية في حل الصراعات الدولية وبزوغ الثورة التكنلوجية في المجال العسكري، هل هناك جدوى من توظيف المنظومة العسكرية كإستراتيجية في السياسة الخارجية للدولة؟
2. في ظل التحديات التي تواجه القوات المسلحة العراقية، ما مدى حدود

الاعتماد على القوة العسكرية لتحقيق اهداف ومصالح الدولة العليا، ولاسيما فيما يتعلق بحماية السيادة وتحقيق النفوذ للدولة العراقية؟ وما هي التدابير التي من الممكن أن تتبعها الدولة في مواجهة التحديات التي تعترض اهدافها الاستراتيجية والتي تعتمد على القوة العسكرية في تحقيقها؟ .

ثانيا: فرضية الدراسة:

ينطلق الباحث في إجابته على التساؤلات التي تمثلت كإشكالية للدراسة من الفرضية التالية:

إن توظيف القوة العسكرية وفقا للمفهوم التقليدي يمكن أن يشكل وسيلة للحسم الاستراتيجي، ووسيلة مهمة لدى الدولة في سعيها لحماية سيادتها وامتلاكها للنفوذ خارج حدودها، ويحتاج ذلك الى اعادة النظر في مفهوم القوة العسكرية ودعمه من جانب صور القوة الأخرى التي تمتلكها الدولة العراقية، أي أن تكون وسائل قوة الدولة مكملة لبعضها حتى يكتمل نجاح اهدافها المرجوة، فضلا عن مراجعة التحديات التي قد تقوض تحقيق هذه الاهداف.

ثالثا: أهمية الدراسة: ويمكن تقسيمها الى:

1. الأهمية العلمية: قد تفيد هذه الدراسة الباحثين والمختصين في فهم أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية، حيث تعد القوة من المواضيع الأكثر أهمية في الوقت الراهن، وخاصة بعد أن أصبحت النظرية الواقعية التي تركز على مفهوم القوة أكثر تكرارا في تطبيقها.
2. الأهمية العملية: توضح الدراسة أهمية أن يمتلك صانع القرار السياسي القدرة في توظيف قوة الدولة في علاقاتها الخارجية، ولاسيما القوة العسكرية، إذ أنَ امتلاك الدولة لهذا العنصر يجعل لها مكانة في النظام الدولي.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى ايضاح دور القوة العسكرية في علاقات الدولة الخارجية، وبيان أهميتها، هذا الدور الذي يُمَكن الدولة من التأثير على سلوك الدول ضمن إطار النظام الدولي، فضلا عن بيان مدى قدرة الدولة العراقية في توظيف هذه القوة في سياستها الخارجية بهدف تحقيق وحماية السيادة الوطنية في الداخل، وخلق او امتلاك نفوذ سياسي في الخارج.

خامسا: هيكلية الدراسة:

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا أن نقسم مواضيع البحث الى ثلاثة محاور، حيث يتناول المحور الأول مفهوم القوة والقوة العسكرية، والمحور الثاني فيتناول القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وكوسيلة للدفاع والردع، اما المحور

الثالث يوضح الرؤية الاستراتيجية المستقبلية حول امكانية توظيف المنظومة العسكرية في السياسة الخارجية للدولة العراقية، بهدف حماية السيادة وتحقيق النفوذ الخارجي.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة (مفهوم القوة والقوة العسكرية)

يعد مفهوم (القوة) من المفاهيم المهمة في العلاقات الدولية كما ويعد المفسر الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه في فهم التفاعلات الدولية في النظام العالمي، فضلا عن المواقف التي يتم اتخاذها من قبل الفواعل المختلفة، كما وتطور مفهوم القوة التي تعددت اتجاهاته على مر التاريخ بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة على الإقناع والتأثير حتى العصر الحديث، وبزوغ التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على مفهوم القوة سواء كانت المادية أو المعنوية، كما وتظهر أهميته كذلك في فهم الصراعات الدولية وكيفية تجاوب الأطراف فيها بناء على قوتها المادية والمعنوية[1].

(1) كمال حـداد، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات والنشر، لبنان، 1997، ص 17.

أن المفهوم العام للقوة يطابق بشكل أو بآخر مفهوم (القوة الصلبة)

أن المفهوم العام للقوة يطابق بشكل أو بآخر مفهوم (القوة الصلبة) بما تبنته المدرسة الواقعية والـذي يتضمن القوة العسكرية، وأن هذا يعتمد على قدرات الدولة المادية و القابلية على توظيف قدرتها في إجبار خصومها على اتباع ما ترغب به وينعكس ذلك بالتالي على الأهداف والمصالح التي تنوي الدولة تحقيقها؛ لذلك تم فهم التفاعلات الدولية من خلاله لمدة طويلة[2] .

(2) Wilson.E.J, Hard power&Soft power7Smart power, The annals of the American Academy of political and social science, 2008, p 124 .

إذ ظهرت هناك العديد من الاتجاهات في العلوم السياسية توضح مفهوم القوة، حيث يعرف الاتجاه الأول القوة على أنها «القدرة في التأثير على الغير»، اي بمعنى القدرة على حمل الآخرين على التصرف بالطريقة التي تضيف لمصالح وأهداف صاحب القوة، في حين يعرف الاتجاه الثاني بأن القوة هي «المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة التي تخص المجتمع»، وقد حدد هذا مفهوم القوة ضمن إطار اهداف المجتمع، اما الاتجاه الثالث فقد حاول الجمع بين الاتجاهين السابقين ويعـرف القوة بأنها «التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على القضايا السياسية، أو عملية توزيع المهام وما يترتب عليه من مقدرة في التقرير أو التأثير في الموقف بالاتجاه الذي يرغب به صاحب القوة»[3] .

3) لايدر جوليان، حول طبيعة الـحـرب، مـركـز الـدراسـات العسكرية، ط1، دمشق، 1981، ص 92.

ويعرف (روبرت دال) القوة بأنها «القدرة على التأثير في سلوك الآخرين»، ويتضمن ذلك جانبا من الإكراه في تحديده لمفهوم القوة، ويتضح ذلك حينما عرفها بأنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم، ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة[4] .

(4) ريهام مقبل، مركب القوة: عناصر واشـكـال الـقـوة في العلاقات الدولية، السياسة الدولية ملحق اتجاهات نظرية، العدد 188، القاهرة، 2012، ص 6 .

وقد عرف العديد من الباحثين والمفكرين القوة وفق منظور مختلف، أما (بيرتراند رسل) فعرفها بأنها «تحقيق نتائج مقصودة»، وأما (شيبلي) يعرفها بأنها «قوة المصوت في تحديد نتيجة التصويت في أي مجلس»، وبالنسبة لـ(مارج) فقد ماثلها (بالنفوذ) فيقول في تحديد فكرته «أنَه كلما كانت قوة المرء كبيرة كلما زادت قدرته على تحديد النتائج»، أي أنَ للقوة تأثيرا كبيراً في تحديد النتائج المرجوة، وعرفها (كارلسون) من زاوية المنافع، بأنها «قدرة الدولة(أ) على تغير سلوك الدولة(ب) بحيث يتحكم بالنتائج بغير مكسب للدولة (ب)»[5].

أما (كارCARR) فبين كيف لعبت القوة دوراً متميزاً في رسم العلاقات الدولية بين الدول الأوربية، فقد اعتبر إن القوة أضحت دائما عنصراً أساسياً للسياسة، ويستشهد بقول (انجلز) بأنه «بدون القوة والقسوة الحديدة لا يمكن أنجاز شيء»؛ وذلك للتدليل على أنَ للقوة دوراً أساسياً في تحقيق الأهداف، وهو بهذا المعنى يأخذ القوة بمعناها المتضمن للقدرات العسكرية ومركز الدولة في توزيع القوة، أما (هانز مورجنثاو) أستاذ المدرسة الواقعية فيفهم ويفسر السياسات الدولية كونها «صراع من أجل القوة»، أي بمعنى أنَ مورجنثاو اعتبر القوة غاية تطمع إليها الدولة لتحقيق مصلحتها عن طريقها[6].

أما القوة العسكرية، فهي الأخرى تعد (المقياس الحقيقي لقدرة الدولة)، وهي المؤشر المعتمد لدى كثير من المحللين في معرفة قدرة الدولة، ولذلك اتفق كثير من الباحثين على أن القوة الشاملة والتوازنات الاستراتيجية يمكن التعرف عليها إما من خلال التوازن العسكري منفرداً، أو في إطار التوازن الاستراتيجي «للقوى الشاملة»، حيث أنَ هناك اساليب عدة تستخدم لقياس حجم القدرات العسكرية منها، قياس حجم القوة البشرية العسكرية في القوات المسلحة سواء العاملة ام بعد تعبئة الاحتياط، وقياس توازن قوة الدولة اعتماداً على مقارنة عدد الأسلحة والمعدات القتالية الرئيسية المختلفة، فضلا عن قياس الإنفاق العسكري الذي تنفقه الدولة، فضلاً عن حجم المعونات العسكرية الخارجية التي تؤثر بصورة مباشرة في حجم الإنفاق العسكري[7].

ان القوة العسكرية لم تعد قوة تقليدية بل يمكن من خلالها إظهار مفاتن القوة.

كما ان القوة العسكرية لم تعد قوة تقليدية بل يمكن من خلالها إظهار مفاتن القوة، وذلك من خلال استعراض القوة عن طريق المناورات أو الاستعراضات العسكرية، كأن تشكل هذه الاجراءات حالة ردع للدول الأخرى، ولهذا نجد أن المكانة دائما ما ترتبط وتقترن بالقوة والهيبة، لاسيما أن القوة تنضج من خلال قوة البنية التحتية للقوة المتمثلة بالقوة العسكرية، وصولا الى القوة والنفوذ السياسي، وبما أن القوة

5) حسام الدين سويلم، القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها، مجلة البرية السعودية، السعودية، 2017.

6) ابو بكر الجوهري، تحولات القوة وحسم الصراعات «في جدوى القوة العسكرية»، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، الرباط، 2018، ص 57 .

7) حسين عارف العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1983، ص 37-53 .

قيمة نسبية فأن الدول تجري تقييما على وضع قواتها مقارنةً بوضع قوات الدول الأخرى، بحيث تستخدم القوة العسكرية لتوسيع أهداف السياسة الدولية، محاولة بذلك تدعيم أهدافها المختلفة[8] .

وتاريخيا ارتبط مفهوم القوة بالمجال العسكري، إذ اقترن مضمونه باستخدام القوة العسكرية للسيطرة المباشرة وغير المباشرة، إلا أن هذا المضمون سيتوسع ليشمل مجالات أخرى إلى جانب المجال العسكري، كالاقتصاد والثقافة والتقنية، فتبلورت معه أنواع أخرى للقوة: الناعمة، الافتراضية، الذكية، التي تمكن من الحصول على الرخاء والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، دون أعباء اقتصادية ولا نزيف بشري ومادي كما هو الشأن مع الاستخدام التقليدي للقوة العسكرية، الأمر الذي يتطلب دمج هذه القوى في ظروف كثيرة لتحقيق نتائج أفضل وأقل تكلفة[9] .

كما يمكن أنً نشير الى أنً هناك استخدامات عديدة للقوة العسكرية في العلاقات الدولية، إذ عرفت الموسوعة السياسية استخدام القوة العسكرية بأنه «وسيلة ضغط تلجأ إليها الأطراف الدولية أو الإقليمية المتصارعة والمتنافسة، لفرض رأيها وحماية مصالحها»، وقد تتخذ هذه الوسيلة شكل إجراءات عسكرية خالصة لن تصل إلى حد إعلان الحرب، كالاستعراضات العسكرية العدوانية من حشد للجيوش وإعلان التعبئة أو فرض حصار اقتصادي أو بحري، ويتضح من هذا التعريف أن استخدام الدولة للقوة العسكرية يرتبط باستراتيجيتها الشاملة في توظيف القوة، وكيفية توظيفها، وأساليب هذا التوظيف الكفيلة بتحقيق أهدافها القومية سواء في أحوال الحرب أو السلم، حيث يمكن حصر أساليب استخدام القوة في العلاقات الدولية في ثلاثة أساليب وهي : (الإقناع، المكافأة، والعنف)[10] .

إنّ القوة العسكرية اليوم لها تأثير واضح في سلوكيات الدول ضمن إطار العلاقات الدولية

إنً القوة العسكرية اليوم لها تأثير واضح في سلوكيات الدول ضمن إطار العلاقات الدولية، إذ إن الدولة التي توصف بالقوة ولاسيما العسكرية، وبالتالي القوة السياسة تمحنها القدرة على فرض سيطرتها وآرائها ضمن النظام الدولي لذلك تعتبر القوة العسكرية وسيلة مهمة وضرورية لابد من تحقيق المصلحة القومية للدولة.

المحور الثاني: القوة العسكرية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية (الدفاع، الردع)

توظف العديد من الدول قدراتها العسكرية لأغراض الدفاع : الهجوم : (الاثنين معا)، ولأهمية وظائف القوة العسكرية في الحرب والسلم تعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية للدولة كافة، كما إنً نوعية تأثير هذه القوة يتفاوت من دولة إلى أخرى، فالدول الضعيفة عسكريا هي تلك الدول التي تفتقد الى القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفعها إلى البحث عن

8) حسام الدين سويلم، القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها، مصدر سبق ذكره .

9) روبـرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة : أحمد ظاهر، مؤسسة الكتاب الأردني، عمان، ب ت، ص 74.

10) عبد الـوهـاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ب ت، ص 828 .

(الحماية الخارجية) والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حرية قرارها السياسي، هذا يعني التنازل عن قدر كبير من السيادة لصالح الدولة الحامية، وهذا على العكس من الدول القوية عسكريا التي يكون تأثيرها السياسي إقليميا وعالميا، وهي قادرة على فرض احترامها على غيرها حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية، إذ أنَ العالم قد يشفق على الضعيف ولكنه لا يمنع الاحترام فالقدرة العسكرية الفاعلة لازالت أداة الحسم في السياسة الدولية[11] .

وهناك الكثير من مؤيدي القانون الطبيعي أمثال (كروشيوش، بيأتي، جنتلي) يرون أنَ الدفاع عن النفس هو حق مشروع، باعتبار أنَ الدفاع عن النفس أحد الأسباب المشروعة عن الحرب العادلة، كما يؤيد القانون الطبيعي هذا الحق كما أنَه يأمر الدول لممارسته، ومن أجل ذلك عُدت الحرب التي تقوم بها دولة للدفاع عن كيانها ورد العدوان الواقع عليها من قبل دولة أخرى «حرب مشروعة»، فهي تستخدم بذلك حقها في الدفاع الشرعي عن سيادتها وأمنها، ويعني ذلك أن الدفاع الشرعي حق طبيعي أساسه أن مصلحة الدولة المعتدى عليها جديرة بالعناية والحماية، ولهذا يضحي القانون بمصلحة الدولة المعتدية وتكون تدابير الدفاع الشرعي داخلة في دائرة الإباحة ضد المعتدي[12] .

وينظر الصينيون إلى القوة العسكرية من منظور القدرة على شن الحرب، وهو المعنى الذي أشار إليه (سون أتزو) حين اعتبر شن الحرب (أخطر قرار) في حياة الامم؛ لأنها مسألة خطيرة للدولة، وإنها ميدان الحياة أو الموت، وهي الطريق التي تؤدي إلى العيش أو الفناء، لذلك من المستحيل عدم دراستها بعمق، وقريبا من هذا المعنى، تحددت القوة عند (نيكولا ميكيافيلي) بالعوامل العسكرية، فقد ربطها بامتلاك الدولة للجيش ووسائل الدفاع القادرة على تأمين السيطرة على الحكم والحفاظ عليه، وتجد هذه النظرة الميكيافيلية أساسها في سياق الصراعات الدينية والسياسية التي كانت تعاني منها إيطاليا منذ القرون الماضية[13] .

أنَ الدولة ستتمكن من الدفاع عن أمنها وحدودها وأمتها عندما تملك القدرة والقوة

إنَ امتلاك القوة يُمكن الدولة من لعب دور كبير وعلى جميع الأصعدة، ولاسيما القوة العسكرية، واتاح لها ذلك الامكانية في العمل كأداة من ادوات السياسة الخارجية، والتي تعتمد عليها الدولة في حماية مصالحها ونفوذها وسيادتها، ونتيجة لذلك تلجأ الدولة الى استخدام هذه القوة كوسيلة من وسائل الدفاع، إذ أنَ الدولة ستتمكن من الدفاع عن أمنها وحدودها وأمتها عندما تملك القدرة والقوة، وفي المقابل فأن الدولة الضعيفة ستكون طعما سهلاً للطامعين والمحتلين والمستعمرين، لذلك فإن الدولة التي تحاول الحصول على قدر كبير من القوة الإضافية ينتهي بها

11) محمد سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية : دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص 152 .

12) عبد السلام محمد إسماعيل، التدخل العسكري الدولي في ضوء القواعد الخاصة بالتفويض، أطروحة دكتوراه الدولة في الحقوق، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2004، ص 26.

13) سون أتزو، فن الحرب، تقديم وتعليق: احمد ناصيف، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2010، ص 73 .

المطاف في دخولها سلسلة من «الحروب الخاسرة» التي ستكلفها أضعافا مما ستكسبه من هذه الحروب، وبناء على ذلك تدرك أغلب الدول عدم جدوى الهجوم، وتركز بدل من ذلك على الحفاظ على مكانتها في ميزان القُوى من خلال الاستعداد لزيادة قوتها حيثما تطلب ذلك[14] .

ويعد استخدام القوة في حال دفاع الدولة عن نفسها حق طبيعي ومشروع، كما أيد ذلك العديد من مؤيدي القانون الطبيعي، وقد عرفت هذه الحالة في الأنظمة القانونية الداخلية كحق طبيعي، وقد عرفها القانون الدولي أيضاً كحق طبيعي لا يقبل أي تنازل عنه، فضلا عن كون ذلك حقا تتمتع به كل الدول لحماية أمنها ودفع العدوان الواقع عليها، حيث أنَ فكرة دفاع الدولة عن نفسها قد استمرت كمبدأ أساسي في القانون الدولي، ولكي يشكل الفعل التي تقوم به الدولة دفاعاً شرعياً عن النفس في القانون الدولي يجب أن يكون حالاً أي بمعنى «معاصرا للهجمة الواقعة»، وبالرغم من وجود قاعدة تحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، كما تضمنتها المادة (2) فقرة (4) من ميثاق الامم المتحدة؛ إلا أنَ الميثاق قد استثنى في مادته (51) بعض الحالات والتي جعلت من استخدام الدواة للقوة مشروعاً في حال الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم مسلح، وهي سياسة عمدت العديد من الدول الى انتهاجها في سياساتها الخارجية ضد الأخرى المعتدية والمحتملة[15].

كما ويرتبط مفهوم القوة العسكرية بمفهوم الاستراتيجية العسكرية، حيث يمثل الأخير على التشدد في استخدام القوات المسلحة أو التهديد بها من اجل الوصول إلى أغراض الدولة، فقد يتم استخدام عدة وسائل بديلة دون استخدام أو التعويل على القوة العسكرية، فأن الوجهة التي تستخدم فيها القوات المسلحة تحددها السياسية العسكرية، ومما لا ريب فيه إن أمام السياسة العسكرية وجهات أخرى غير الهجوم أو الدفاع وإنما (الردع)) وهو مضمون السياسة العسكرية، لذلك تحدد السياسة العسكرية بجملة عوامل:

- هيكل القوات المسلحة وحجمها والعلاقة بين الكم والنوع في بناء القوات المسلحة.
- نوايا الأطراف (الخصوم).
- الموقع الجيوبوليتيكي، هو الذي يحدد السلوك العسكري للدولة.
- العوامل الديموغرافية.
- القدرة الاقتصادية والتكنولوجية.
- تماسك الجبهة الداخلية.

إذ تلجأ الدولة ايضا الى استخدام القوة العسكرية لضمان (ردع) القِوى الأخرى،

14) عبد الله يوسف الغنيم، دور الأمم المتحدة في إقـرار السلم والأمن الدوليين، دراسة للحالة العراقية _الكويتية، مركز البحوث والدراسات الكويتي، الكويت، 1990، ص 33 .

The use of convetional international lawin combating terrorism : Amaginot line for modern civilization employing the principles of anticipatory self-defense and preemption, Air force law review, 2004 .

حيث يعتبر الردع أحد مظاهر القوة في السياسة الدولية، كما أنَّه مفهوم بسيط يستخدم لمواجهة العدو بردعه دون أنَّ يفكر في استخدام القوة، وإنَّ ما يميز الردع هو وجود استراتيجية «للتهديد بالعقاب»، وبمعنى آخر هو «إقناع العدو بأنَّ التصرف الذي ينوي القيام به غير مرغوب، وسوف يكبده خسائر أكبر بكثير من ما يكسبه»، ويجب أنَّ يكون الطرف الرادع ذا مصداقية ليحقق هدفه، أي أنَّ يكون الرادع مصمما على إلحاق الأذى بالطرف المرتدع في حال قيامه بالأمر الذي لا يرتضيه الطرف الرادع، وقد عرف الردع أيضا بأنه «محاولة دولة أ ثني الدولة ب عن الاتيان بفعل يرى أ أنه ضار به أو يجده ضرورياً لمنع ب من أنَّ يفكر جدياً بالقيام بعمل ما أو القيام بتصرف أو سلوك معين يمكن أنَّ يشكل تهديد لمصالحه ولأهدافه ولموقعه او لمكانته وسيادته»[16] .

16) هشام شنكاو، مفهوم القوة في العلاقات الدولية و علم السياسية، مركز راشيل كوري لحقوق الانسان، 2014، ص 42.

كما أنَ الردع هو امتلاك القدرة على الحاق الأذى، وترتيب القصاص أو العقاب هي ركيزة التهديد القابل للتنفيذ في مواجهة الغير، وعامل الخوف والخشية من ان يتحول التهديد الى عقاب بقوة السلاح هي اساس الامتناع عن الاقدام على عمل غير مرغوب به من قبل الطرف المهدد، حيث يعرف (أندريه بوفر) الردع على أنه «عمل يهدف الى منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام اسلحتها، بصورة أعم، منعها من العمل والرد إزاء موقف معين، بإتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدا كافيا»[17].

(17) عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتيجية، بغداد، 2009، ص 165 .

وقد يكون الردع بتنفيذ سلسلة من العقوبات، من خلال التهديد بـ(القوة) بهدف إثناء الخصم عن تنفيذ سلوك غير مرغوب، لذلك يمكن تحقيق هدف الردع إما عن طريق تهديد الخصم بالانتقام في حال إقدامه على الفعل ويسمى ذلك ب»الردع العقابي»، أو من خلال إنكار قدرة العدو على تحقيق أهدافه عن طريق الحرب ويعرف ذلك بـ»الردع بالإنكار»، إن هذه التعاريف البسيطة تقود الى نتيجة أن كل ما يتطلبه الردع هو التلويح بقوة كافية، مع التأكيد على تحقيق التهديد ضد الخصم دون الاستخدام الفعلي للقوة، طالما أن كلا الطرفين ينتهجان ممارسات (عقلانية)، أي وفقًا لحسابات الربح والخسارة، وإذا لم تكن لدى أي من الطرفين نزعات انتحارية، فإن القدرة العسكرية لكل منهما ستجعلهما في حالة ضبط للنفس دائمًا[18].

أنَ القدرة التصنيعية للسلاح أحد وسائل استمرار وديمومة سياسات الردع الفعالة

كما أنَ القدرة التصنيعية للسلاح أحد وسائل استمرار وديمومة سياسات الردع الفعالة، والردع هو استراتيجية قائمة تمارس وجودها في العلاقات الدولية منذ سنوات عديدة، وما يجعل من علاقة استراتيجية الردع علاقة مستمرة هو ما يطلق عليه الآن ثورة الشؤون العسكرية التي أتت بها دلالة ثورة التكنولوجيات الحديثة

18) جيراي كولن، سياسة الردع و الصراعات الإقليمية والمغالطات والخيارات الثابتة، مركز الامارات للبحوث والدراسات، العدد26، 2007، ص 47 .

المتواجدة لدى الأطراف، حيث مكّنتها من التطلع إلى أحداث مستويات خاصة ومختلفة من الردع في مواجهة أطراف نووية، حيث يتطلب استمرار ذلك من الدولة التكيف مع هذا التطور لتحقيق هدف الردع، فضلا عن التكيف مع احداث مشابهة جاءت نتيجة لهذا التطور، وهو ما يمكن تسميته بـ(الردع الديناميكي)، حيث يشجع تبني هذه الاستراتيجية الدولة في توظيف القوة العسكرية في سياستها الخارجية، بهدف منع القوى الاخرى من تهديد مصالحها وأمنها[19] .

وبناءً على ما سبق يعد العامل العسكري عاملا رئيسيا في تقدير القوة الفعالة للدولة، وبالتالي رئيسيا في التأثير على نوعية قرارها السياسي الخارجي، ولا تنبع أهمية القوة العسكرية لتأمين الانتصار في أوقات الحرب والمحافظة على الهيبة في أيام السلم فحسب، وإنما واحدة من أهم عوامل السياسة الخارجية، فاليوم الدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنبا إلى جنب، لأنَ اللجوء إلى القوة كأسلوب متمم للدبلوماسية، وهو يعتبر من المظاهر التي اتصفت بها العملية السياسية دوما، كما وتؤثر القرارات العسكرية للدولة في قراراتها السياسية أثناء فترتي الحرب والسلم، ففي فترة السلم مثلا يتجسد تأثيرها في سلوك متخذ القرار، باعتبارها أداة للترهيب والتهديد بقصد التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى، بما يجعلها تؤدي دور الأداة غير المباشرة لإنجاح القرار المتخذ خصوصا وأهداف السياسة الخارجية عموما، لذلك فإنَ القوة العسكرية لا زالت هي أداة الحسم في السياسة الدولية، خاصة عندما تعجز الوسائل الأخرى عن حماية الأمن القومي، بما فيها الدبلوماسية[20] .

19) عدي شجاع، الردع النووي الاسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية الواقع والمستقبل، ط6، دار الجندي للنشر و التوزيع، فلسطين، 2017، ص 43.

20) فكرت نامق العاني، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (1953-1958)، سلسلة دراسات، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطبع، بغداد، 1978، ص 18 .

المحور الثالث: المنظومة العسكرية كأداة لتحقيق السيادة والنفوذ (الدولة العراقية أنموذجا) رؤية استراتيجية مستقبلية

دفع إخفاق القوى الدولية والإقليمية في تحقيق أهدافها وحسم صراعاتها البينية اعتماداً على القوة العسكرية، وما تمخض عنه من ويلات الى إعادة النظر في أهمية اعتماد هذا الصنف من القوة كآلية فاعلة في تحقيق غايات السياسة الخارجية للدول، وتعد الحالة الأمريكية خير محفز على إعادة تقويم مكانة القوة العسكرية وتوظيفها في سياستها الخارجية، ودورها في حسم الصراعات التي عرفت تغيرا في طبيعتها وسماتها.

فعلى الرغم من بروز اتجاهات متزايدة تقلل من أهمية القوة العسكرية كأداة فعالة في السياسة الخارجية في مواجهة فاعلين جدد (كالشركات متعددة الجنسية والمنظمات الإرهابية) أو في التعامل مع اهتمامات جديدة في العملية السياسية، إلا أنَ القوة المسلحة مازالت تمثل أهمية خاصة في مجال السياسة الخارجية للدول،

حيث أن الصراع في السياسة الدولية متمحور حول السعي لامتلاك عناصر القوة، وهو هدف تسعى العديد من الدول لإمتلاكه، وبهذا تحتل القوة العسكرية المكانة المركزية في مركب قوة الدولة، فمن خلالها تستطيع الدولة تحقيق أهدافها بممارسة السيطرة علي الخصوم وحل (أصعب القضايا)، فضلا عن أن استخدام القوة المسلحة يتوقف علي كثير من العوامل المختلفة، منها الظروف الدولية، والغاية من الاعتماد على القوة، وما إذا كان ذلك الاعتماد والاستخدام للقوة بقصد الدفاع عن النفس، العدوان والتوسع، الردع، البواعث السلمية[21] .

إنَّ العلاقة التي تربط بين القوة والسياسة الدولية زادت من أهمية القوة كعامل حاسم في تحديد وزن الدول على المستوى الدولي، وكمتغير ثابت ومؤثر توظفه هذه الوحدات الدولية في تحقيق أهدافها، داخليا وخارجيا، إذ غالبا ما تسعى الدولة إلى امتلاك القوة لتوظيفها في التأثير على الدول الأخرى وإخضاعها لإرادتها، إما حفاظا على المجتمع أو حماية أمنها ومحاولات تقويض وخرق سيادتها وضد التهديدات عامة، والخارجية منها خاصة التي تأخذ فيها القوة شكلها الصريح أسلوبا للتعامل بين الدول؛ نظرا لغياب المؤسسات الكفيلة بحل النزاعات الدولية، أي عدم وجود سلطة اعلى من الدول تتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما يلزم ضد الدولة المعتدية[22].

يبين ما تقدم أنَّ السياسة الخارجية هي عبارة عن سلوك يؤثر ويتأثر، عادة ما يستخدمه رجال الدولة وصناع القرار للتعامل مع الوحدات السياسية في إطار ومفهوم متكامل أساسه السيادة الكاملة؛ لأنَ الدولة التي لا تتمتع بسيادة كاملة يكون من الصعب عليها صناعة قرار سياسي خارجي مستقل، بإعتبار أنَّ السيادة ركن اساسي من اركان الاعتراف بالدولة، وبالتالي هناك الكثير من المؤثرات التي يكون لها رد فعل ايجابي أو سلبي على صانع القرار، فالسياسة الخارجية هي انعكاس لما يدور داخل الدولة من تفاعلات ومتغيرات وأنشطة على المستويات كافة، وجميعها تؤثر في حركة وطبيعة صانع القرار السياسي الخارجي للدولة، وتعد السيادة من الأهداف الاستراتيجية العليا للدولة وهي ضرورة لابد منها لا تقبل المساواة ولا التخلي، حيث من الممكن أن تخوض الدولة حربا من أجل تحقيق هذا الهدف، وإن وسيلتها في ذلك هي القوة العسكرية .

أنَّ السياسة الخارجية هي عبارة عن سلوك يؤثر ويتأثر

وعلى مر التأريخ كان ولازال النفوذ السياسي لدى الدول والشعوب مرادفاً لقوتها العسكرية، وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ شهدت الدولة العراقية ضعفاً حاداً في القوة العسكرية نتيجة حل الجيش العراقي السابق من قبل الولايات

21) محمد طـارق جعفر، مقترحات السياسة الخارجية العراقية المستقبلية ومبادئها والأهـداف والآلـيـات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، 2021 .

22) ابو بكر الجوهري، تحولات القوة وحسم الصراعات «في جدوى القوة العسكرية»، مصدر سبق ذكره، ص 57 .

المتحدة الامريكية وانهيار المؤسسة العسكرية، مما أدى الى التنازل عن القدرة السياسية التي كانت تمتلكها الدولة العراقية سابقاً.

وبعد تسلم العديد من حكومات الإدارة السياسية في البلاد، وما شهدته الدولة العراقية من استقرار نسبي في الداخل، أولت هذه الحكومات أهمية في إعادة بناء هيكلة المؤسسة العسكرية، على الرغم مما شهدته هذه المؤسسة من إخفاق في بعض المراحل، وكان من نتائج هذا البناء تأسيس قوة عسكرية متكونة من الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي والتصنيفات الأخرى، والتي استطاعت أن تحارب العديد من التنظيمات الإرهابية المتطرفة وانهاء وجودها ومحاربتها نيابة عن العالم أجمع، حيث كان بإمكان هذه التنظيمات الوصول الى أي بقعة في هذا العالم ونشر افكارها المتطرفة، وقد جاءت هذه الظروف لتمثل تحديا كبيرا امام القوات المسلحة العراقية التي لم تأخذ بعد وقتها الكافي آنذاك لتعزيز صفوفها وتحديث أنظمتها، مما عزز ذلك دور القوة العسكرية العراقية كقوة اقليمية استطاعت أن تحقق انتصارات على الإرهاب في المنطقة، كما أنَ اللحظة الحالية في تاريخ العراق العسكري تمنحه زخما نادرا للإصلاح، حيث يمكن للجيش العراقي أن يستفيد من صورته كمحرر وطني ومدافع عن السيادة العراقية، لجذب وتجنيد العديد من العناصر المؤهلة والمناسبة لطبيعة العمل المدني وكذلك العمل العسكري .

أولت هذه الحكومات أهمية في إعادة بناء هيكلة المؤسسة العسكرية، على الرغم مما شهدته هذه المؤسسة من إخفاق في بعض المراحل

وكما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية فإن ما يحكم هذه العلاقات هو عامل القوة، ففي السياسة الخارجية اذا لم تكن القوة الى جانب القدرة السياسية فان جميع الأهداف التي ترمي الدولة الى تحقيقها ستكون صعبة التحقق، لذلك فان التساوي في التسلح او التفوق البسيط يمكن أن يكون أحد وسائل الضغط التي قد تفرض على الدول الأخرى إيجاد طرائق دفاعية لهذا التفوق، وإيجاد التوازن لهذه القوى، ويتأتى ذلك من خلال وضع استراتيجية عسكرية تتضمن تطوير وتسليح القوات المسلحة العراقية وتحديثها فضلا عن مواجهة التحديات وإزالة كل ما يعيق تحقق ذلك، وقد تسعى الدول عن طريق تطوير وتسليح القوى العسكرية وتوظيفها في سياستها الخارجية لتحقيق اهداف عدة منها :

1. حماية السيادة ودعم الأمن الوطني والقومي.
2. منع او ردع التدخل الخارجي في شؤون الدولة الداخلية.
3. تحقيق نفوذ سياسي خارجي.
4. حماية مصالح الدولة الخارجية في حال تعرضها لخطر وتهديد محتمل.

ورغم التحديات التي قد تعترض ذلك والمتمثلة بالفساد، والإخفاق في إدارة المنظومة العسكرية، ضعف الاتصالات والأداء الاستخباراتي، وارتفاع معدلات التغيُّب بين صفوف المقاتلين عن العمل، من الممكن عند تحقيق هذه الأهداف أن تنعكس بمجملها بشكل إيجابي على أمن الدولة العراقية واستقرارها السياسي وكذلك الاقتصادي، وإمكانية تعزيز دور الدولة في مجالها الاقليمي من حيث كونها لاعب مهم ومؤثر في المشهد الاستراتيجي للمنطقة، وأن هذه الاهداف لا يمكن أن تتحقق دون أن يتم شمولها بإستراتيجية تطوير وتسليح القوة العسكرية، حيث يتطلب ذلك توافر عوامل عدة تمكن من تأسيس قوة عسكرية يمكن الإفادة منها في تحقيق هذا الهدف، ومن هذه العوامل :

1. وجود هدف سياسي استراتيجي للدولة.
2. التقدم التقني للدولة، والاستخدام الفعلي لمبتكرات العصر، وتوافر الكوادر الفنية لذلك.
3. قدرة الصناعة الوطنية في التحول الى الصناعة الحربية.
4. كفاءة القوات المسلحة القتالية وقدراتها وإمكانياتها.
5. العقيدة العسكرية، واسلوب متطور للقيادة والسيطرة.
6. الخطط الاستراتيجية المتمثلة بـ (الاستخدام الأمثل لفروع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، الانتشار الاستراتيجي، الاستطلاع الاستخباري الاستراتيجي) .

فضلا عن ما تقدم، فإنَ تطوير الاستراتيجية المتعلقة بالأمن مع مزج المصالح السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية فيها، وربطها بالثورة المعلوماتية وبالثورة في الشؤون العسكرية، أي تطوير وتحديث القوة العسكرية وتكييفها بما يتلائم والاهداف المتجددة، من شأنه أن يعزز استراتيجية الدولة الشاملة فضلاً عن تعزيز هذا التوظيف، وفي حال محدودية امكانيات القوة العسكرية للدولة يتطلب ذلك إعادة النظر في المبادئ التي تحكم هذه القوة وتؤطر عملها، وبشكل يتيح للقوات المسلحة إعادة صياغة هيكلة نظامها وعقيدتها في استخدام السلاح والقوة بما يساير ما استجد من مخاطر، كاعتماد استراتيجيات أكثر استجابة للمخاطر والتهديدات[23] .

أي تطوير وتحديث القوة العسكرية وتكييفها بما يتلائم والاهداف المتجددة، من شأنه أن يعزز استراتيجية الدولة الشاملة

23) ياسين طاهر الياسري، مكافحة الارهاب في الاستراتيجية الامريكية: رؤية قانونية وتحليلية، ط1، دار الثقافة، عمان، 2001، ص 145 .

وكما يؤكد أنصار المدرسة الواقعية، أن القوة العسكرية مازالت هي المحرك الرئيس للسلوك السياسي للدول، وعلى أثر ذلك صنفت الدول من حيث درجات القوة على صنفين، دول قوية مالكة للقوة وعناصرها، ودول ضعيفة لا تملك القوة،

بما فيها القوة العسكرية، وغالبا ما تلجأ الدول الى القوة العسكرية لضمان أمنها بغض النظر عن تداعيات استخدامها وتكاليفها الباهظة، ألا أنَ نتائجها غالبا ما تكون مضمونة [24].

وبناءً على التقرير الذي نشره موقع (Global FirePower) الأمريكي المتخصص بتصنيف الجيوش في العالم حسب القوة، تحتل القوة العسكرية العراقية المرتبة الرابعة والثلاثين عالميا من بين أقوى الجيوش في عام 2022، بعدما كان في المرتبة السابعة والخمسين في عام 2021، ويأتي هذا التصنيف على عوامل عدة بما فيها القوة العسكرية، والمالية، واللوجستية، وذلك لتحديد التحسن والتراجع، الاستقرار، في قوة الجيوش سنويا، حيث تدل هذه المؤشرات على التقدم الملحوظ الذي تشهده القوات المسلحة العراقية، وهو ما يتطلب من صانع القرار أن يسعى لديمومة هذا التقدم وتوظيفهِ في ما يخدم ويضمن تحقيق مصالح الدولة العليا .

كما أنَّ هناك مجموعة من التدابير التي قد تعالج أوجه القصور التي يجب حلها إذا أُريد للجيش العراقي أن يكون قوة عسكرية ذات تأثير قوي، وترسيخ نفسه كقوة عسكرية فعالة ومهنية لمواجهة أخطار أمنية متنامية في منطقة تحتاج بشدة إلى الاستقرار، ومن أهم هذه التدابير [25]:

1. **وحدة القيادة:** توحيد الأصناف العسكرية تحت ظل قيادة مركزية، وكذلك العمل على توظيف وتدريب صغار القادة القادرين على الاستجابة من خلال التسلسل القيادي الهيراركي العسكري المُتعارف عليه، فضلاً عن تعزيز الروابط بين هذه الأجهزة، وتحديد مجالات تداخل وتكامل المسؤوليات والمهام.
2. **مكافحة الفساد:** من خلال تبني ممارسات الشفافية والمساءلة، عبر تأسيس آلية ديناميكية تجعل من التخلي عن الممارسات الفاسدة أمرا جديرًا بالاهتمام، مع تقديم الدعم والخبرة في المجال التكنولوجي لحمل العراقيين على تبني إجراءات لتقليل فرص الفساد، ففيما يخص الأمور المالية مثل إنشاء حسابات مصرفية فردية يتم من خلالها دفع واستلام أجور الجنود العراقيين، فضلا عن الكفاءة والإدارة الفعالة تشجيع القيادة العراقية العليا على تطوير ونشر أخلاقيات مهنية تتوافق مع الثقافة العراقية التي تؤسس هوية الجيش العراقي عبر الالتزام بالقيم والمثل الإنسانية.
3. **دعم مختلف المجالات (الاستخباراتية والتكنولوجية واللوجستية):** التشجيع على استخدام وصيانة الإتصالات العسكرية، وتحسين عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية، والعمل المشترك بين أجهزة الإستخبارات العراقية لتزويد بقية القوات بمعلومات تكتيكية في وقت مناسب وقابلة للتنفيذ، والقضاء

24) جاسم محمد زكريا، مبدأ التوازن في السياسة الدولية: نحو نظام انساني دولـي جديد، ب ط، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2009، ص 114 .

Professionalizing the Iraqi army: Us engagement after the Islamic state, strategic studies institute and Us army war college press, 2020 .

على الصراع الناشئ بين الأجهزة واستخدام أجهزة الإستخبارات والأمن لمراقبة أنشطة بعضها البعض من أجل كفاءة تحقيق الاهداف.

4. **تطوير ورفع كفاءة الجيش العراقي:** ويتم ذلك من خلال تحسين القدرات الإدارية المختلفة من مساءلة ورواتب وموارد أفضل للجندي العراقي، وصولاً لبناء الثقة بينه وبين القادة، والتوسع في تعيين خريجي الجامعات، خاصة في المجالات الفنية، وتكثيف التعاون العلمي والأكاديمي بين المدارس التعليمية العسكرية والمدارس العراقية، بالتركيز على المهارات التكتيكية والتشغيلية والمعايير والضوابط الوظيفية.

ونظرا للتحولات التي طرأت على العلاقات الدولية، وانتشار الأسلحة النووية، وتصاعد صوت الرأي العام العالمي الذي يرفض استخدام القوة العسكرية لحل الصراعات الدولية، وبزوغ الثورة التكنلوجية في المجال العسكري، وامكانية بعض الدول في الاستفادة من هذه التطورات بما يخدم مصالحها، إذ تشكل تلك بمثابة تحدي يواجه الدولة التي تطمح الى تطوير قوتها العسكرية وفقا لهذه التطورات والمستجدات، ونتيجة لذلك اتجه العديد من الباحثين الى تطوير فكرة دمج عناصر القوة المتعددة مع العنصر العسكري الذي تحتاجه أيَ دولة، وفي هذا الإطار، يذهب (جوزيف ناي) إلى القول إنَ هناك تفاعلاً وترابطاً بين القوتين (الصلبة) ويقصد بها العسكرية، و(الناعمة) المتمثلة بالدبلوماسية وتكنولوجيا المعلومات، فكل واحدة منهما تعزز الأخرى أحيانا وتتدخل فيها أحيانا أخرى، وقد عرف هذا الدمج بـ(القوة الذكية) التي تجمع بين القوتين في استراتيجية واحدة، حيث أنَ النجاح في دمج اشكال القوة المختلفة الى جانب القوة العسكرية من شأنه أن يعزز دورها، ويسهم بشكل كبير في تنفيذ ما يرسم من أهداف استراتيجية عليا، فعلى سبيل المثال، يرتبط المتغير العسكري ارتباطاً جوهرياً بالقدرات الاقتصادية، حيث أنَ القدرات الاقتصادية أساس ومرتكز طبقي لبناء قدرات عسكرية، الدليل على ذلك إذا أرادت الدولة أن تحقق استراتيجيتها العسكرية وإحراز النصر لابد أن يكون هناك موارد اقتصادية تدعم بها سباق التسلح أو الصمود في الحرب، ويبقى التوظيف الذكي لهذه القوة هو عامل الفصل في نجاح استراتيجية الدولة[26] .

أنَ النجاح في دمج اشكال القوة المختلفة الى جانب القوة العسكرية من شأنه أن يعزز دورها

الخاتمة

يُعد مفهوم القوة العسكرية من المفاهيم المهمة في العلاقات الدولية، فقد ارتبط بالقدرات العسكرية وقدرة صانع القرار في توظيف هذه القدرات لتحقيق سياسة

26) مالك عوني، ادارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الامريكية للنظام الدولي، السياسة الدولية : ملحق تحولات استراتيجية، العدد 212، القاهرة، 2018، ص 5، وينظر أيضا :جـوزيـف س ناي، القوة الناعمة وسيلة السياسة الدولية، ترجمة : محمد توفيق البجيري، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص 59 .

خارجية عن طريق استراتيجية عسكرية ناجحة، ويتم استخدام الوسيلة العسكرية كآخر وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، والوسيلة العسكرية تعد وسيلة مهمة في ترجمة السلوك السياسي الخارجي الى واقع ملموس، حيث يمكن أن نلاحظ إدراك الفلاسفة عن أهمية القوة العسكرية، فـ(سون تزو) يُعد في مقدمة الذين وضعوا الصراع المادي في إطاره الحقيقي، أو أول من حدد العوامل الأساسية لتحقيق النصر في الحرب، أما في الفكر العربي الإسلامي فمثلا نجد (ابن خلدون) يركز على القدرة العسكرية في عملية المعارك كمتغير أساسي عن القدرة القتالية، أما في ظل التاريخ المعاصر، وفي ظل تطور الحرب واستخدام أسلحة التدمير الشامل بعد ظهور السلاح النووي، فقد برز مصطلح الأمن القومي في بداية الخمسينات من هذا القرن، وأن تحقيق هذا الأمن الذي يعني بمواجهة التهديدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والغزو الثقافي، يتطلب استخدام كل القرارات المتاحة للبلاد وخاصة العسكرية والاقتصادية والسياسة .

ويمكن القول مما تقدم أنَّ القدرة العسكرية الفاعلة كانت ولازالت أداة الحسم في مختلف الصراعات وفي السياسة الدولية، كما وتعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في حركة السياسة الخارجية لكل دولة، حيث تُمكن القوة العسكرية الدولة من امتلاك التأثير السياسي الاقليمي والعالمي فضلا عن فرض احترامها على غيرها، ففي حال تمكنت الدولة العراقية من مجابهة التحديات التي تعيق امتلاكها قوة عسكرية تؤهلها للعب دور مؤثر في سياستها الخارجية، فإن امتلاك هذه القدرة سيمكنها من تحقيق أهدافها ومصالحها العليا، ولا سيما السيادية والنفوذ، كما أنَ إمتلاك الدولة للقوة العسكرية لا يعني نجاح السياسة الخارجية لأن الأمر يتطلب توظيفا ذكيا لها من قبل الدولة، وبالتالي، فالتوظيف الأمثل والفعال لها يحتاج إلى مرونة في التفكير تسمح بإعادة البناء السريع والمناسب للمعلومات ولأنظمة المعارف وفقا لما تتطلبه المستجدات، حيث يتعين على رجال الدولة وصناع القرار التعامل مع الوحدات السياسية في إطار ومفهوم متكامل أساسه السيادة الكاملة، وكما ذكرنا سابقا يبقى التوظيف الذكي لهذه القوة هو عامل الفصل في نجاح استراتيجية الدولة .

قائمة المراجع

الكتب

1. جاسم محمد زكريا، مبدأ التوازن في السياسة الدولية: نحو نظام انساني دولي جديد، ب ط، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2009 .
2. جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة السياسة الدولية، ترجمة : محمد توفيق البجيري، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

3. سون أتزو، فن الحرب، تقديم وتعليق: احمد ناصيف، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2010.
4. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ب ت .
5. عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتيجية، بغداد، 2009 .
6. عدي شجاع، الردع النووي الاسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية الواقع والمستقبل، ط6، دار الجندي للنشر و التوزيع، فلسطين، 2017.
7. فكرت نامق العاني، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (1953-1958)، سلسلة دراسات، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطبع، 1978.
8. كمال حداد، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات والنشر، لبنان، 1997، ص 17.
9. لايدر جوليان، حول طبيعة الحرب، مركز الدراسات العسكرية، ط1، دمشق، 1981.
10. ياسين طاهر الياسري، مكافحة الارهاب في الاستراتيجية الامريكية: رؤية قانونية وتحليلية، ط1، دار الثقافة، عمان، ب ت .

الرسائل والأطاريح :

1. حسين عارف العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1983.
2. عبد السلام محمد إسماعيل، التدخل العسكري الدولي في ضوء القواعد الخاصة بالتفويض، أطروحة دكتوراه الدولة في الحقوق، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2004.

المجلات والدوريات :

1. ابو بكر الجوهري، تحولات القوة وحسم الصراعات «في جدوى القوة العسكرية»، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، الرباط، 2018 .
2. جيراي كولن، سياسة الردع و الصراعات الإقليمية والمغالطات والخيارات الثابتة، مركز الامارات للبحوث والدراسات ، العدد26، 2007.
3. حسام الدين سويلم، القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها، مجلة البرية السعودية، السعودية، 2017.
4. ريهام مقبل، مركب القوة: عناصر واشكال القوة في العلاقات الدولية، السياسة الدولية ملحق اتجاهات نظرية، العدد 188، القاهرة، 2012.

5. روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة : أحمد ظاهر، مؤسسة الكتاب
الأردني، عمان، ب ت.
6. عبد الله يوسف الغنيم، دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين، دراسة للحالة
العراقية _الكويتية، مركز البحوث والدراسات الكويتي، الكويت، 1990.
7. محمد سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية : دراسة نظرية، مجلة الكوفة، العدد 6، العراق، 2010 .
8. محمد طارق جعفر، مقترحات السياسة الخارجية العراقية المستقبلية ومبادئها والأهداف والآليات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، 2021 .
9. مالك عوني، ادارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الامريكية للنظام الدولي، السياسة الدولية : ملحق تحولات استراتيجية، العدد 212، القاهرة، 2018.
10. هشام شنكاو، مفهوم القوة في العلاقات الدولية و علم السياسية، مركز راشيل كوري لحقوق الانسان، 2014 .

المصادر الأجنبية :

1. C.Anthony, Professionalizing the Iraqi army : Us engagement after the Islamic state, strategic studies institute and Us army war college press, 2020 .
2. Joshua.E.Kastenberg, The use of convetional international law-in combating terrorism : Amaginot line for modern civilization employing the principles of anticipatory self-defense and preemption, Air force law review, 2004 .
3. Wilson.E.J, Hard power&Soft power&Smart power, The annals of the American Academy of political and social science, 2008 .